

## قوة تنوع محفظة الاستثمار بدون نفط، التجربة الماليزية

### - قراءة الخطط التنموية ، نظرة الاستشرافية 2020 -

*Strength of diversification of investment portfolio without oil, Malaysian experience (reading development plans, vision 2020).*

طرايش معمر - أستاذ مساعد قسم أ-  
المركز الجامعي تمارست  
traichmaamar@yahoo.fr

خويلدات صالح - أستاذ مساعد قسم أ-  
المركز الجامعي تمارست  
s.khouildat@yahoo.fr

#### الملخص:

ركزت خطط وسياسات ماليزيا منذ الاستقلال سنة 1957 حتى الآن على الموارد، ورأس المال البشري، والاستثمار الأجنبي المباشر... لتحقيق النمو الاقتصادي، ونفذت الحكومة عدة استراتيجيات التي هدفت من خلالها لأن تصبح ماليزيا من الدول المتقدمة بحلول 2020، طبعا، في ظل برامج التحول الاقتصادي كان لدى ماليزيا العديد من المجالات الرئيسية لقيادة ثورتها الاقتصادية. تحاول هذه الورقة البحثية تقديم أهم خطط التنمية الماليزية، كما تحاول إعطاء النظرة المستقبلية خارج صناعة المحروقات لرؤية 2020.

**الكلمات المفتاحية:** ماليزيا، تجارب النمو الاقتصادي، رؤية 2020 لماليزيا.

#### **Abstract :**

the Malaysian plans and policies since independence in 1957 until now, has focused on resources, and human capital, foreign direct investment ...for growth economic, the government implemented many strategies which aims at becoming a developed country by 2020, under the economic transformation programs Malaysia has lot of key areas to drive its economic revolution, this paper try to present the main plans of malaysian growth , as well, we try to give the future-looking outlook of 2020 vision (without oil industry).

**Key words:** Malaysia, growth economic experiences, Malaysian 2020 vision.

## المقدمة:

في 31 أوت من سنة 1957 بملعب Merdeka وبالتحديد في مدينة Melaka، صرح تتكو عبد الرحمن بوترا الحاج أمام زملائه والحضور أن " ...الاستقلال ما هو إلا عتبة لمساعي عليا ضمن لحظات مهيبية، لذا ادعوك جميعا لتكريس أنفسكم لخدمة دولة مالايا الجديدة...". هذه قد تكون أول جملة قدمها أول رئيس للوزراء لماليزيا، ركز فيها على العمل الضخم الذي تحتاجه بلاده لتحقيق التطور الاقتصادي، والسياسي، والتعليمي، فضلا عن الجانب الاجتماعي... ومنذ دعوة بوترا الحاج فقد تم تحقيق الجهود الرامية إلى تحويل ماليزيا من دولة مصدرة للقصدير Tin والمطاط Rubber إلى دولة الإلكترونيات والصناعات السلعية الأخرى (الإنتاج، الاقتصاد)، واليوم ومع التطورات العالمية فقد سعت ماليزيا إلى التوجه والتحرك نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وذلك بدمج عناصرها في كل القطاعات الإنتاجية، حيث فسرت قفزات النمو والتنمية في دولة ماليزيا ذلك.

من خلال تلك الجهود، فقد صُنفت مؤشرات التنمية الاقتصادية للبنك الدولي World Bank دولة ماليزيا بعد سنوات قليلة فقط من استقلالها بأنها من الدول ذات الدخل المتوسط middle-income country، ومن ذلك الحين، فقد استمرت في تحقيق الازدهار النسبي من خلال إستراتيجيات التنمية الصناعية التي اعتمدت على تصدير المطاط والقصدير، و أيضا زيت النخيل، والنفط وساعد ذلك في تطور الدخل الإجمالي total income للدولة من 6-7% خلال الفترة من 1970 وحتى سنة 2000، وكنتيجة لذلك أيضا فقد انخفض عدد الفقراء ( القدرة الشرائية اليومية تعادل أو أقل من 1 دولار أمريكي يوميا) إلى أقل من مليون أو 3.9% من 26.2 مليون نسمة، كما ساهمت مخططات التنمية المحلية في زيادة مساهمة القطاعات الصناعية في الدخل العام وهو ما انعكس على زيادة الدخل الفردي حيث كان حوالي 5300 رينجت سنة 2007.

إذا، وفي الإطار التنموي فقد تواصلت جهود الدعم المتكامل للقطاعات المنتجة خاصة الصناعية منها، وذلك لتوفير البني التحتية الاجتماعية اللازمة لإقامة قوة اقتصادية محلية وإقليمية، فضلا عن تقليل اعتماد الدولة على تصدير مادة القصدير والمطاط ومحاولة التوجه نحو الإنتاجية الفردية التي لا يمكن تحقيقها حسب قواعد ومخططات التنمية الماليزية إلا من خلال رفع مستويات التعليم والصحة والعلاج ومبادئ التربية، وفق هذا فقد تحولت رؤية الحكومة الماليزية من تحقيق تنمية اقتصادية إلى تحقيق إستراتيجية اقتصادية-اجتماعية مركزها الفرد، وهدفها خدمة الدولة، ومخرجاتها دولية عالمية.

## 1- إشكالية الدراسة:

رغم حصول ماليزيا على استقلالها من المملكة البريطانية سنة 1957، وأيضاً بالرغم من التعددية الإثنية Ethnic diversity، للمجتمع الماليزي، حيث يتكون من ثلاث مجموعات عرقية رئيسية هي الملايو، الصينيين، والهنود، ففي سنة 1975 كانت نسبة الملايو حوالي 53.1% من إجمالي السكان، فيما شكل الصينيون 35.5% والهنود 10.5% أما باقي الأعراق فشكلت 0.8%، وفي ظل كل هذا لم تكن تلك التعددية مشكلاً أمام تحقيق مستويات عالية من التقدم الاقتصادي، والاجتماعي، فضلاً عن بيئة سياسية تشاركية ساعدت في دعم باقي القطاعات، أمام هذه الحقائق يمكن طرح التساؤل الرئيسي:

**كيف استطاعت ماليزيا كدولة فتيّة ومن خلال إستراتيجياتها تحقيق نمو اقتصادي حولها من دولة أسبوية زراعية مستهلكة إلى نموذج عالمي ناجح؟**

## 2- أهمية الدراسة:

يمكن القول أن التجربة الماليزية تعتبر ملهمة للكثير من الدول النامية أو حتى المتخلفة في آسيا، وإفريقيا و دول أمريكا الجنوبية، لتمكن من تحقيق مستوى جيد على سلم الترتيب الاقتصادي الدولي، ويمكن القول أن أهمية الدراسة تمكن في:

- محاولة تسليط الضوء على الحالة الاقتصادية لماليزيا قديماً وحديثاً؛
- التعرف على كيفية خلق ماليزيا لنموذج اقتصادي من خلال تشجيع القطاعات المنتجة ( الزراعة، الاستثمار الخارجية، صناعة السيارات...)
- توضيح جوانب القوة الاقتصادية التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تحقيق عدالة اجتماعية، القضاء على البيروقراطية، و الفساد الإداري؛
- استنتاج بعض النقاط حول تحقيق النهضة الاقتصادية بالدول النامية مثل ماليزيا، واعتبارها تجربة قابلة للتحقق في الدول الأخرى (الأقل نمواً)؛
- عرض الأهمية الإستراتيجية لتنوع المحفظة الاستثمارية و الابتعاد عن الاقتصاديات الريعية المتعمدة على النفط والغاز.

## 3- أقسام الدراسة:

قسمت الدراسة وفق وجهة النظر الاقتصادية إلى:

- تقديم لدولة ماليزيا؛

- مراحل تطور الاقتصاد الماليزي؛
- قوة محفظة التنوع الاستثماري؛
- إحصائيات خطط التنمية الماليزية؛
- أفاق خطط التنمية 2020.

## 1- التعريف بدولة ماليزيا:

تقع دولة ماليزيا في قارة آسيا، وفي الجنوب الشرقي حيث تطل على واجهة بحر الصين الجنوبي من ناحيته الشمالية، ويتألف اتحاد ماليزيا من ماليزيا الغربية التي تتألف من معظم شبة جزيرة الملايو، حيث توجد العاصمة كوالالمبور، ومن ماليزيا الشرقية التي تضم ولايتي صباح Sabah وسراواك Sarawak، كما تضم أيضا مجموعة من الجزر الصغيرة التي تقع بالقرب من شبه جزيرة الملايو و جزيرة بورنيو، يعتبر نظام الحكم Government System لدولة ماليزيا نظاما ديمقراطي برلماني، يتكون من مجلسين للسلطة التشريعية Legislative، كما يوجد في النظام رئيس للدولة ورئيس لحكومة أو كما يعرف برئيس الوزراء، أما مساحتها فتقدر بحوالي 329,758 كلم مربع، وعاصمتها هي كوالالمبور، أما مركز إدارة الحكومة الفيدرالية federal government administration فتقع تحديدا بمدينة Persekutuan putrajaya، ويعتبر الرينجت Ringgit Malaysia هو العملة الرئيسية لدولة ماليزيا، وحسب إحصائيات البنك الدولي بلغت عدد السكان في ماليزيا سنة 2013، حوالي 29.72 مليون نسمة، وتتوسط ماليزيا ثلاث دول هي سنغافورة، و اندونيسيا و فيتنام،<sup>(1)</sup> <sup>(2)</sup>، وعموما يمكن عرض خريطة دولة ماليزيا من خلال الصورة التوضيحية رقم (01).

الصورة التوضيحية رقم (01): خريطة دولة ماليزيا.



**Source** : malaysia profile, available at : [www.bbc.co.uk/news/world-asia-pacific-1535625](http://www.bbc.co.uk/news/world-asia-pacific-1535625)

## 2- مراحل تطور الاقتصاد الماليزي:

مر الاقتصاد الماليزي عبر عدة مراحل وخطط، حيث تميز بالانكماش عقب الاستقلال و كانت المنتجات محلية قليلة، والنتائج المحلي الإجمالي منخفض، لكن مع وضع مخططات التنمية المحلية حقق الاقتصاد الماليزي معدلات نمو هائلة مكنته من تحقيق الإشباع الداخلي والتوجه نحو الأسواق الدولية، ويمكن إيجاز أهم مراحل التطور من خلال العناصر التالية:

### 2-1- مرحلة إدارة تانكو ( 1966-1970):

خلال هذه المرحلة قامت حكومة Tunku بوضع أول خطة للاقتصاد الماليزي، اعتمدت على إستراتيجية إحلال الواردات من خلال التوجه نحو سياسة التصنيع الداخلي والسؤال المطروح هنا ما هو السبب وراء هذه الخطوة؟ What were the reasons behind such a move، يمكن القول أن هناك أسباب عدة لتوجه الحكومة الماليزية نحو هكذا مخططات، ومنها: (3)

- زيادة عدد السكان حيث كانت معدلات النمو السنوية آنذاك تقدر ب 3.3%، ز كان من الواضح أن القطاع الزراعي لن يكون قادر على إستيعاب قوى عاملة إضافية.

- ادراك أن الاعتماد على القصدير tin، و المنتجات الأولية Primary products، قد لا يكون توجه إستراتيجي في المدى الطويل، خصوصا مع تقلب الأسعار العالمية والتي جعلت من الصعب تحقيق فعالية للتخطيط الماليزي القائم على تلك المواد وبالتالي ضعف مخططات النمو العامة، من هنا كانت الحاجة لتنويع الاقتصاد الماليزي و التقليل من الاعتماد على المنتجات الأولية.

- أظهر تطور حجم السوق وذلك باعتماده على الاقتصاد الصغير المفتوح، أن السوق الماليزي في المدى القصير قادر على المحافظة على إستراتيجية إحلال الواردات لكن ذلك لن يكون ممكناً في المدى الطويل.

### 2-2- مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة: (1971 - 1990):

قدمت الحكومة سياسة اقتصادية جديدة هدفها القضاء على الفقر وتعزيز النمو مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وقد ركزت خلال هذه المرحلة على تعزيز الوحدة الوطنية ومن ثم التحول من إستراتيجية إحلال الواردات إلى إستراتيجية تعزيز الصادرات، وكان المنطق الاقتصادي لهذه السياسة هو إعطاء ماليزيا فرصة لتوسيع أسواقها وتمكينها من تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية، كما إن اعتماد هذه إستراتيجية تعزيز الصادرات قد طرح عدة مشاكل أمام خطط التنمية الماليزية، مثل تقديم حوافر في جميع

المجالات الصناعية، وهذا يتعارض بالتأكيد مع إستراتيجية إحلال الواردات، وقد تضمنت هذه المرحلة أربعة خطط فرعية نوجزها في التالية:

- **الخطة الماليزية الثانية (71-75) Second Malaysia Plan**: وهدفت إلى: (4)

- زيادة الإنتاجية الاقتصادية والدخل الإجمالي GDP للدولة؛
- تعزيز الصادرات الموجهة نحو تنمية الاقتصاد؛
- زيادة الفرص المتاحة أمام القطاعات المنتجة؛
- تحديث القطاع الريفي؛
- إعادة الهيكلة للتوازن الاجتماعي- الاقتصادي؛
- زيادة دور الحكومة في دعم القطاع الخاص.

- **الخطة الماليزية الثالثة (76-80) Third Malaysia Plan**: قامت على: (5)

- تعزيز دور الصناعة والزراعة؛
- تحسين فوائد النمو الصناعي؛
- تعزيز دور الموارد البشرية؛

- زيادة ملكية الأعمال الصناعية من خلال قانون Bumiputera (أبناء الأرض Sons Of The Soil).

- **الخطة الماليزية الرابعة (81-85) Fourth Malaysia Plan**: وانطوت على أهداف أهمها: (6)

- توسيع وتنويع القاعدة الصناعية؛
- تحديث الخدمات المالية للدولة؛
- تعزيز الصناعات الثقيلة؛
- تعزيز قطاعات الصادرات الدولية.

- **الخطة المالية الخامسة (86-90) Fifth Malaysia Plan**: ارتكزت على: (7)

- زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي؛
- زيادة الاستثمار المباشر؛
- زيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية؛
- التركيز على عمليات البحث والتطوير.

ويمكننا القول أن السياسة الاقتصادية الجديدة لماليزيا كانت جزءا من إستراتيجية عامة أطلق عليها الملخص المنظور للخطة Outline perspective plan (OPP1) والتي كانت من سنة 1971 حتي سنة 1990، و تم أيضا تقديم ملخص منظور للخطة 2 (OPP2) للفترة من 1990 وحتى 2000، حيث تم وضع خطط أكثر طموحا وذلك بهدف تحقيق التحول الهيكلي في الاقتصاد الماليزي والتوصل إلى تطوير قطاعي شامل بحلول 2020، وللاشارة فقد تضمن ملخص الخطة 2 خطط فرعية هي:

- الخطة الماليزية السادسة (Sixth Malaysia Plan (95-1990): ضمت جملة من الأهداف هي: (8)

- المحافظة على النمو الاقتصادي وضمان استقرار الاقتصاد الكلي؛
- مواصلة خلق وتوفير مناخ استثمار مناسب؛
- زيادة القدرة التنافسية لصناعات المحلية.

- الخطة الماليزية السابعة (Seventh Malaysia Plan (2000-95): ارتكزت على: (9)

- تسريع الإنتاج على نطاق واسع؛
- تعزيز الصناعات الرأسمالية؛
- دعم السلع الوسيطة؛

- تكثيف اكتساب التكنولوجيا وتسويق التكنولوجيات الجديدة؛
- التوسع في الصناعات ذات النمو السريع؛

- وضع خطط مستقبلية، بهدف التحول بحلول 2020 إلى دولة متقدمة تماما.

- الخطة الماليزية الثامنة (Eighth Malaysia Plan (05-2001): قامت على عدة أهداف أهمها: (10)

- مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)؛
- تعزيز قدرات الصناعة للاقتصاد الماليزي؛
- تعزيز المرونة الاقتصادية و التوجه نحو اقتصاد المعرفة؛
- بدل جهود منسقة لتحسين الإنتاجية الكلية؛
- إعطاء فرص كبيرة لزيادة عرض وظائف الجودة أمام القوى العاملة؛
- تعزيز جهود البحث والتطوير؛

- تسريع تنمية القطاعات المحلية للمساهمة في الدخل الإجمالي القومي.

- الخطة الماليزية التاسعة (Nineth Malaysia Plan (10-2006): قامت على تحديد رؤية وطنية هدفها تحويل ماليزيا إلى دولة متقدمة بحلول سنة 2020، " transform malaysia into a developed nation by 2020" ويمكن توضيح أهم محاور الخطة التاسعة على النحو التالي: (11)

- تحريك الاقتصاد نحو سلسلة القيمة؛
- رفع القدرة على المعرفة والابتكار وتعزيز ثقافة " المركز الأول " " First class mentality"؛
- القضاء على اللامساواة من الناحية الاقتصادية-الاجتماعية وتحقيق الاستثمارات المنتجة؛
- تحسين مستوى الاستدامة وجودة الهواء؛
- دعم قوة المؤسسات والقدرات التنفيذية.

- الخطة الماليزية العاشرة (Tenth Malaysia Plan (15 - 2011): ضمت كافة برامج التنمية التي تتماشى مع التغيرات التي تحدث في السوق العالمي، خصوصا مع انهيار أسعار النفط، وتقلبات أسعار الصرف، فضلا عن تأثر حركة التجارة الدولية بسبب الحروب و الأزمات الأمنية، وقد طرحت الخطة العاشرة نموذج اقتصادي جديد يقوم على: (12)

- الشمولية Inclusiveness،

- الدخل المرتفع High Income؛

- الاستدامة Sustainability.

كما يهدف النموذج الاقتصادي الجديد إلى ضمان إستراتيجيات ماليزيا لتحويلها لدولة متقدمة على المستوى الاقتصادي، التكنولوجي، الصحي، التعليمي...

### 3- قوة محفظة التنوع الاستثماري: Sternight Of Investment Deversity Proffolio

من خلال خطتها التنموية المرتبطة بالجانب الاقتصادي حاولت الحكومة الماليزية التركيز على إستراتيجية لتعزيز المزايا النسبية للقطاعات الإنتاجية، وسميت تلك الإستراتيجية في تقارير الاقتصاد الماليزي بالمجالات الاقتصادية الرئيسية الوطنية (NKEAs) national key Economic Areas، والتي تعرف بأنها القائد للنشاط الاقتصادي ولديها القدرة على المساهمة المادية المباشرة في تحديد المؤشرات الكمية لقياس النمو الاقتصادي الماليزي، من خلال تطبيق تلك الإستراتيجية فإن ماليزيا تهدف إلى التحول من مستوى الدخل المتوسط إلى المستوى العالي (هدف الدولة المتقدمة) حيث يتم التركيز على عدد صغير من القطاعات أو المناطق الجغرافية التي تقيم وفق إنتاجيتها ومساهمتها في الدخل الإجمالي المحلي، ويمكننا عرض أكثر القطاعات أهمية التي تشكل محفظة الاستثمار الماليزي على النحو التالي: (13)

### 3-1 قطاع المحرقات: Oil&Gaz Sector

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في النمو الاقتصادي الماليزي، حيث ساهم سنة 2009 بحوالي 68.3 بليون رينجت أي ما يمثل 13.1% من الناتج المحلي الإجمالي GDP، وقد أشار تقرير الخطة التاسعة الماليزية (2006-2010) إلى أن أنشطة الاستغلال والإنتاج Upstream أو عمليات التصدير الخام للنفط قد ساهمت ب 39.5 بليون رينجت، ما يعادل 7.6% في GDP، كما ساهمت صناعة البتروكيماويات بحوالي 28.3 بليون رينجت وهو ما يعادل 5.5% في GPB.

وفي مجال الاستثمار الأجنبي في قطاع البتروكيماويات تم إنشاء ثلاث مناطق رئيسية والتي جذب عدة استثمارات أجنبية من بينها 33% شركات أمريكية، و 22.8% ألمانية، و 14% يابانية، مع وجود شركة Petronas الماليزية التي تعتبر مستثمر محلي، وقد تم التوقع من خلال الخطة التاسعة الماليزية (2006-2010) أن صناعة البتروكيماويات يمكن أن تحقق 11.3 بليون رينجت سنويا، و 27.7 بليون رينجت كصادرات للأسواق الدولية .



### النظرة الاستشرافية لقطاع النفط:

- تطوير إستراتيجية لزيادة فرص الوصول إلى الأسواق الدولية؛
- تحسين مهارات (الفنية والإدارية) التدريب من خلال الشراكة الصناعة مع الشركات المتعددة الجنسيات؛
- تعزيز الروابط في الصناعة البتروكيمياوية وذلك لتعظيم الموارد، والمرافق، والخدمات المتاحة من خلال تكامل مجمع البتروكيمياويات؛
- توسيع الفرص في مجال الخدمات اللوجستية والأنشطة التجارية والنقل البحري؛
- تعزيز المهن المرتبطة بقطاع النفط والغاز، وتحقيق الريادة العالمية في مجال الاستكشاف والاستخراج في المياه العميقة Deep water extraction؛

### 3-2- قطاع إنتاج زيت النخيل والمنتجات ذات الصلة: Palm oil and related products

تعتبر ماليزيا الدولة الرائدة في مجال إنتاج وتصدير زيت النخيل Palm oil، حيث ساهم هذا القطاع سنة 2009 ب 17 بليون رينجت في الناتج المحلي الإجمالي، ما يساوي 3.3%، وقدرت الصادرات بين 2005-2009 بحوالي 49.6 بليون رينجت، وقد تطورت أيضا عملية زراعة نخيل الزيت في ماليزيا سنة 2009 حيث قدرت المساحات المزروعة ب 4.69 مليون هكتار، ما يعادل حوالي 15.8 %، كما وفرت مبالغ مالية قدرت ب 17.5 بليون رينجت للخطة الماليزية التاسعة (2006-2010).

وقد وضعت الحكومة الماليزية خطط لزيادة الاستغلال والتوسع في هذا القطاع، خصوصا في مجال استخدامها كمدخلات لمخابر البحث أو تحويلها لمنتجات طبيعية مساعدة، ويتوقع من خلال خطط التنمية الماليزية أن يساهم قطاع زيت النخيل ب 21.9 بليون رينجت في الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ صادراته حوالي 69.3 بليون رينجت.

### النظرة الاستشرافية لقطاع زيت النخيل:

- تعزيز مكانة ماليزيا كدولة رائدة في تصدير زيت النخيل، وكوجهة مفضلة عالميا Global Hub لتطوير تلك الزيوت والتوسع في عمليات البحث والتطوير؛
- تطوير صناعة زيت النخيل من خلال توجيهه نحو منتجات أخرى، مثل الوقود الحيوي، الزيت الطبيعي، منتجات غذائية متخصصة Specialty Food، منتجات الكتلة الحيوية، مكملات غذائية Nutraceutical، مستحضرات صيدلانية؛
- تشجيع الممارسات الزراعية الجيدة، وإدارة وهندسة زراعة أشجار النخيل من خلال دعم أصحاب المزارع الصغيرة Smallholders؛
- الشراء المركزي لمدخلات الزراعة مثل الأسمدة Fertiliser والمبيدات Pesticides وذلك لخفض تكاليف المزارع الصغيرة.

### 3-3- قطاع تجارة الجملة والتجزئة: Wholesale And Retail Sector

تعتبر تجارة وتوزيع المنتجات من بين أكبر القطاعات الفرعية Sub-sector في قطاع الخدمات الماليزي، حيث ساهم بنسبة 13.3% في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2009، وبلغت قيمة المبيعات الكلية في القطاع 344 بليون رينجت لسنة 2009.

ويساهم هذا القطاع أيضا في جذب العديد من المستثمرين الأجانب حيث حققت تلك الاستثمارات خلال الخطة الماليزية التاسعة (2006-2010) ما قيمته 1.2 بليون دولار رينجت، وقد حدثت العديد من المتغيرات وعلى نطاق واسع في قطاع تجارة الجملة والتجزئة خصوصا مع ظهور محلات السوبرماركت وغيرها من المتاجر الرقمية.

وأشارت تقارير حكومية اقتصادية إلى أنه ومن المتوقع خلال الخطة التاسعة (2006-2010) أن يحقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة نمو بمعدل 8.3% سنويا، وأيضا يتوقع أن يساهم ب 15.1% في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015، ولتحقيق تلك الأهداف يجب تحديث ذلك القطاع وتحويله إلى قطاع أكثر كفاءة more Efficient من خلال تقديم خدمات عالية الجودة.

#### النظرة الإستشرافية لقطاع تجارة الجملة والتجزئة:

- تحرير قطاع تجارة الجملة والتجزئة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية به؛
- تشجيع عملية الاندماج بين تجار التجزئة الماليزيين بما ينعكس على زيادة الكفاءة وتحقيق وفورات الحجم؛
- تشجيع ابتكار تجارة تجزئة حديثة مثل السوبرماركت والمتاجر الكبرى، وذلك من خلال تحفيز الاستثمار ودعم عمليات التطوير؛
- تعزيز العمل بطرق الامتياز Franchise، و البيع المباشر، والتجارة الإلكترونية وذلك لتحقيق بيئة متكاملة للبيع والشراء.

### 3-4- قطاع المعلومات وتكنولوجيات الاتصال: Information and communication technology sector

ساهم هذا القطاع ب 9.8% في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2009، وحسب توجهات الحكومة الماليزية سوف يتم التركيز على هذا القطاع ليكون محورا رئيسا، ومن المتوقع كسب مزايا من خلال تحقيق تقارب الصناعات convergence of industries بسبب التطور الرقمي digitalization.

ويتوقع من خلال الخطة الماليزية التاسعة (2006-2010) أن يساهم قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصال ب 10.2% في الناتج المحلي لسنة 2015، وتهدف ماليزيا من خلال خطط التنمية المستقبلية لسنة 2020 إلى التحول من كونها مُصنِع وسيط the average producer لمنتجات وخدمات ICT إلى منتج رئيسي niche producer، والتحول أيضا من مستورد مطلق إلى مصدر مطلق، وحددت تلك الأهداف رغم الصعوبات المتمثلة في قضايا عدم قبول المنتجات الماليزية في الأسواق الدولية، ضعف تنافسية المنتجات والعلامة التجارية، نقص الخبرة والانضباط.

**النظرة الإستراتيجية لقطاع المعلومات وتكنولوجيات الاتصال:**

- تحديد ودعم المناطق المتخصصة في مجال البرمجيات والحلول الإلكترونية E-solutions، ومؤسسات ابتكار الوسائط المتعددة؛
- التركيز على جذب الشركات المتعددة الجنسيات من خلال إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ولذلك للرفع من جودة المخرجات الرقمية لتلك المناطق؛
- إنشاء مخطط الفوائد Benefits scheme الذي يحدد المزايا المادية وغير المادية والذي سوف تراعي من خلاله احتياجات المؤسسة وحجمها ومرحلة النضج، ومعايير القدرة على التحفيز؛
- تعمل الحكومة على تشجيع استخدام منتجات ICT في جميع القطاعات الصناعية بالتوازي مع تطوير ذلك القطاع؛
- الاستمرار في تطوير خدمات السحابة الرقمية cloud computing لتوفير برامج وتطبيقات مهمة لإدارة العلاقة مع المستهلكين CRM، تخطيط موارد المؤسسة، إدارة سلاسل التوريد supply chain management، إدارة الموارد البشرية.
- التوجه نحو تطوير صناعة الأفلام الإلكترونية المعتمدة على المحاكاة (ثلاثية الأبعاد)، واستخدام ICT في الإعلان، و الترفيه، وابتكار الألعاب الإلكترونية، كما تهدف خطط التنمية الماليزية إلى وضع سياسة وطنية للصناعات الإبداعية، وإنشاء إذاعة للبرق الرقمي الأرضي والتلفزيوني Digital terrestrial television broadcasting (DTTB) ( معتمد على جودة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات).

**3-4- قطاع السياحة: Tourism Sector**

تحتل ماليزيا المرتبة السادسة عشر (16) عالميا من حيث عائدات السياحة الوافدة tourism receipt، كما استحوذت على 2% من حجم سوق السياحة الدولية لسنة 2008، ويستقطب هذا القطاع حوالي 1.7 مليون عامل، أي ما يقارب 16% من إجمالي اليد العاملة في ماليزيا (حسب إحصائيات سنة 2008)، وخلال الفترة 2006-2009 قدرت إيرادات القطاع ب 67.1 % ما يساوي 53.4 بليون رينجت، كما ارتفع عدد السياح الوافدين إلى 43.6% ما يساوي 23.6 مليون سائح سنة 2008. وبالرغم من تلك الأرقام، كانت لدى الحكومة الماليزية دعم ذلك القطاع من خلال تطوير المنتجات السياحية المبتكرة والمبدعة، تحسين وصيانة مواقع الجذب السياحي، و خلال الخطة الماليزية التاسعة كان الهدف هو تحسين الموقع العالمي و ذلك بالحصول على مركز ضمن أفضل 10 دول سياحية عالمية، فضلا عن تحسين مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي ب 2.1 مرة و تحقيق أرباح تقدر 11.5 بليون رينجت سنة 2015، مع توفير 2 مليون وظيفة عمل جديدة.

**النظرة الإستراتيجية لقطاع السياحة:**

- تعزيز استراتيجيات التمييز للاحتياجات وأنماط السفر المتميزة، مع دعم منتجات المغامرات الطبيعية (بما فيها قطاع السياحة البيئية)، والتنوع الثقافي، و المتعة العائلية، وكل هذا وفق أسعار معقولة، فضلا عن إقامة المعارض و المؤتمرات للتعريف بالمقومات السياحية الماليزية.
- تحسين الخدمات المنتجات السياحية من خلال خلق مجموعات السياحة المبتكرة والتي لها تأثير كبير في تطوير المنتجات السياحية القديمة والجديدة.
- تطوير مواقع الجذب السياحي (المواقع الشهيرة) من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص، و من تلك المواقع مثلا Kidzana، و موقع Malaysia Truly Asia بالعاصمة كوالالمبور؛
- تحسين صيانة المواقع السياحية من خلال مناهج متعددة، لاسيما المواقع الحساسة بيئيا والأثرية ( حسب تصنيف منظمة اليونسكو)؛
- إعادة تنظيم الأنشطة الإعلانية والترويجية، والحضور الفعلي لمكاتب السياحة الماليزية بالخارج، ومحاولة التركيز على الأسواق الدولية مثل روسيا، الهند، الصين، الشرق الأوسط...؛
- التقديم للحصول على شهادات للمنتجات والمواقع السياحية لضمان الجودة والاستدامة والسلامة.

### 3-5- قطاع التعليم العالي: High Education Sector

شهد قطاع خدمات التعليم الخاص في ماليزيا نموا قويا بعد رفع القيود عليه Deregulation في أواخر 1990، وقد ساهم قطاع التعليم العالي في التأثير على القطاعات الأخرى مثل قطاع الاقتصاد وزيادة إنتاجيته، وأدى ذلك إلى زيادة الطلب على معاهد التعليم العالي من الطلبة المحليين والدوليين، كما ارتفع الإنتاج الإجمالي لهذا القطاع بين سنة 2006-2008، بنسبة 44% وحقق خلال نفس الفترة 7 بليون دولار.

تستقطب ماليزيا حاليا بين 2-3% من إجمالي الطلاب الدوليين وتهدف وزارة التعليم العالي الماليزية إلى زيادة كفاءة قطاع التعليم بنسبة 1.5 إلى 2 مرات، سنة 2015 ومحاولة استقطاب 150 ألف طالب دولي سنة 2015.

#### النظرة الاستثمارية لقطاع التعليم العالي:

- توسيع جانب التمويل على الطلب التعليمي؛
- توسيع القاعدة التعليمية العامة والخاصة من خلال زيادة عدد الجامعات والمعاهد؛
- بحلول السنوات القادمة 50% من الموازنة العامة توجه للتعليم العالي؛
- تعزيز جودة معاهد التعليم العالي الخاصة (IPIS) من خلال التركيز على الأداء المالي والتوسع في نظام التحديث مؤسسات التعليم العالي الماليزية؛
- تعزيز عمليات تقاسم التكاليف على أساس اختبار الدخل الوالدين لضمان الاستدامة المالية، وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل؛

- توفير بيئة تعليمية تساعد على جذب الطلاب الأجانب الدوليين، والجامعات الدولية وإقامة فروع لها في ماليزيا؛

- تكثيف جهود التسويق والترويج للخدمات التعليمية في الأسواق الواعدة.

### 3-6- قطاع الزراعة: Agriculture Sector

سنة 2009 ساهم القطاع بحوالي 1% في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي GDP، وضمت أنشطة الزراعة، الفواكه والخضروات العضوية organic fruits and vegetable، تربية الأحياء المائية، الأعشاب البحرية، التوابل Spices، الفطر و الزهور Floriculture.

وقد زاد الطلب على المنتجات المرتفع القيمة التي توفر فرص للمزارعين للزيادة من دخلهم، وحسب تقارير الحكومة الماليزية فقد واجهت الأنشطة الزراعية العديد من المشاكل مثل الحصول على مساحات زراعية مناسبة، نقص التمويل، العمال المهرة Skilled worker، وعدم كفاية خدمات الدعم، ضعف عمليات البحث والتطوير في المجال الزراعي.

وخلال الخطة العاشرة (2011-2015) توجهت الحكومة الماليزية نحو الزراعة ذات القيمة العالية، وزيادة مساهمة القطاع ب 2% في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015.

#### النظرة الإستراتيجية لقطاع الزراعة:

- إنشاء التعاونيات و الاتحادات الزراعية لتحقيق اقتصاديات الحجم، وتشجيع التسويق الداخلي والخارجي من خلال الزراعة التعاقدية والتحالفات الإستراتيجية strategic allainces؛

- تبسيط اللوائح والإجراءات القانونية خاصة فيما تعلق بتربية الأحياء المائية، والصناعات العشبية لجذب المزيد من الاستثمارات، وتفعيل مشاركة القطاع الخاص في ذلك؛

- تعزيز النمو و الإنتاج القائم على الابتكار في المجال الزراعي والتوجه نحو استخدام تكنولوجيا المزارع الحديثة؛

- توفير البنية التحتية و المرافق والخدمات اللوجستية لدعم القيمة المضافة للمزارع، وتشجيع عملية تصدير المنتجات لدول الجوار؛

- تكثيف التعاون في مجال البحث والتطوير R&D مع معاهد البحوث الزراعية وذلك للحصول على اقتراحات مبتكرة، ومكافحة الأمراض المعدية، وتحقيق السلامة ومراقبة الجودة.

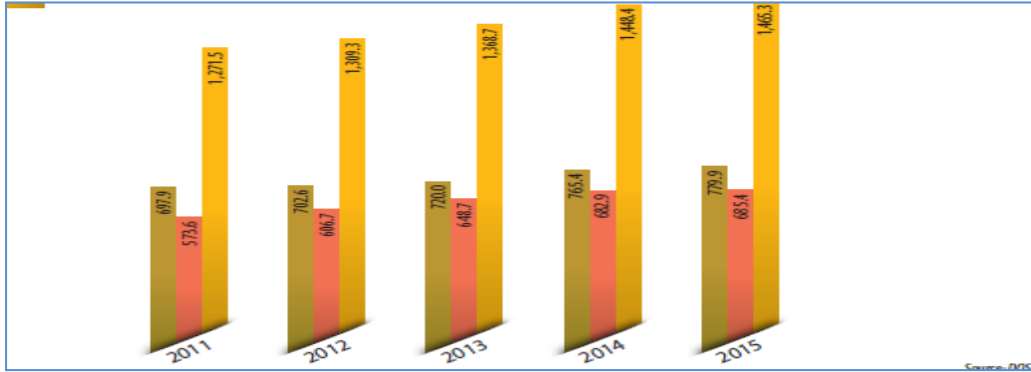
#### 4- إحصائيات خطط التنمية الماليزية: Malaysia Development Plans Statistics

تحاول ماليزيا من خلال رؤيتها لسنة 2020 أن تتحول من دولة نامية إلى دولة ذات قيمة دولية أو كما تسمى بالدول المتقدمة، حيث ركزت على تدعيم جميع قطاعاتها الحيوية لتحقيق هدف الدخل المرتفع الذي يؤهلها لأن تتقدم في الترتيب الدولي، ومن تلك الجهود التي ظهرت في خطط التنمية المتتالية، هي التركيز على الصناعات المحلية، وفتح الأسواق أمام الاستثمار الأجنبي، وخلق قيم نسبية من خلال الزراعة والاهتمام بقطاع التعليم العالي، فضلا عن تعزيز جهود السياحة الوافدة، ولأن ماليزيا دولة شرق

أسيوية فقد ركزت أيضا على مجالات التطورات التكنولوجية ودعم الأبحاث العملية مثل جيرانها اليابان، تاوان، سنغافورة وكوريا الجنوبية، ويمكن استعراض أهم الإحصائيات للاقتصاد الماليزي التي تعكس تجربة تكامل قطاعي و نجاح تجارب محلية للنهوض بالتنمية المحلية.

#### Malaysia's trade performance (الصادرات والواردات): 1-4-1 (Export- import)

الشكل البياني رقم (01): الأداء التجاري الماليزي للفترة 2011-2015.



Source : Ministry of International Trade and Industry (MITI), report 2015, June 2016, Malaysia, p 6, available at :

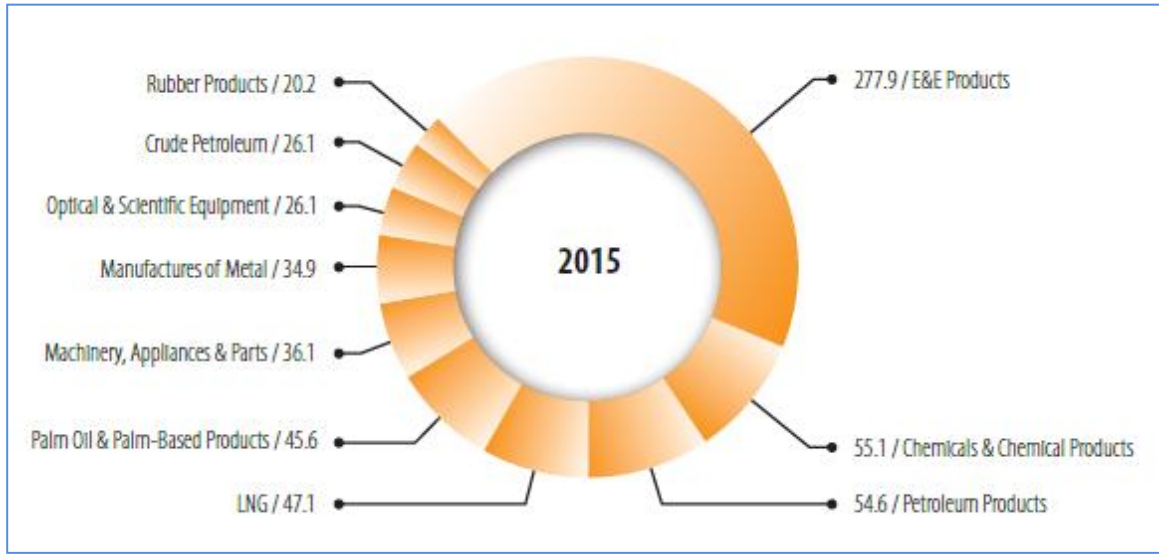
[www.miti.gov.my/miti/resources/MITI\\_Report\\_2015-5](http://www.miti.gov.my/miti/resources/MITI_Report_2015-5).<sup>(14)</sup>

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن قيمة الأداء التجاري الماليزي في تزايد، حيث حققت نسب التبادلات التجارية الدولية بين الصادرات والواردات حوالي 1.271.5 بليون رينجت ماليزي سنة 2011، وكانت سنة 2012 حوالي 1.309.3 بليون رينجت، ويرجع ذلك إلى الثورة الماليزية الاقتصادية ودعمها للصادرات المحلية نحو الدول المجاورة من خلال العلاقات التجارية التبادلية، كما لعب القطاعات الجديدة دورا في زيادة نسب الصادرات الماليزية والتركيز على إحلال الاحتياجات الداخلية، ومن خلال خطط التنمية الماليزية حققت سنة 2013 قيمة مالية تقدر ب 1.368.7 بليون رينجت لترتفع سنة 2014 إلى حوالي 1.448.4 بليون رينجت، أما سنة 2015 فقدر الأداء التجاري الذي يعكس إجمالي الصادرات والواردات بحوالي 1.465.3 بليون رينجت بزيادة تقدر ب 15.24% .

#### Top Ten Major Export Products, 2-4-2 أهم عشرة منتجات مصدرة:

يمكن توضيح أهم عشرة منتجات مصدرة للسنة 2015 من خلال الشكل البياني رقم (02).

الشكل البياني رقم (02): أهم عشرة منتجات مصدرة للسنة 2015.



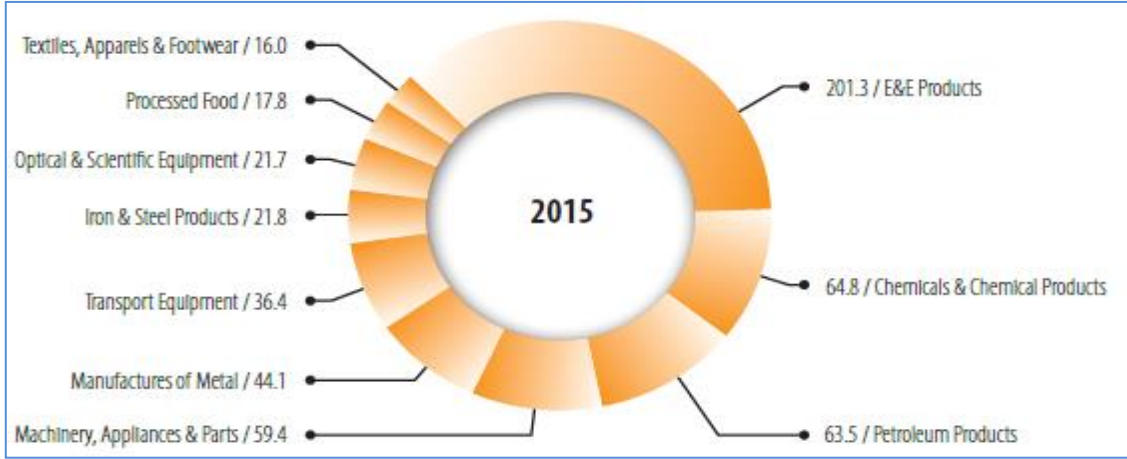
**Source** : Ministry of International Trade and Industry (MITI), op, cot., p 6.

من خلال الشكل البياني أعلاه، يلاحظ التنوع لاستثمارات التي انعكست على وجود العديد من المنتجات المصدرة، وقد حققت المنتجات الكهربائية والإلكترونية Electrical and Electronics products قيمة صادرات تقدر ب 277.9 بليون رينجت، أما المنتجات الكيماوية Chemical products فقد جاءت في المرتبة الثانية من أفضل المنتجات المصدرة وحققت قيمة 55.1 بليون رينجت، وكانت قيمة صادرات المنتجات البترولية المحلية Petroleum products حوالي 54.6 بليون رينجت، أما زيت النخيل Palm oil الذي يشكل ميزة نسبية لدولة ماليزيا فقد كانت صادراته إلى الأسواق الدولية حوالي 45.6 بليون رينجت، وكما اشارنا فإن ماليزيا من خلال خطط التنمية تهدف إلى تنوع استثماراتها فقد تخلت عن التركيز على منتج المطاط Rubber حيث كانت صادراته حوالي 20.2 بليون رينجت فقط.

#### 3-4 - أهم عشرة منتجات مستوردة: Top ten important products

في ظل سياسة الإحلال الواردات تحاول ماليزيا تقليل نسب استيراد المنتجات التي يمكن تصنيعها محليا أو التي لا يطلبها السوق المحلي، ويمكن توضيح أهم عشرة منتجات أو مواد أولية استوردتها ماليزيا لسنة 2015 من خلال الشكل البياني رقم (03).

الشكل البياني رقم (03): أهم عشرة منتجات مستوردة لسنة 2015.



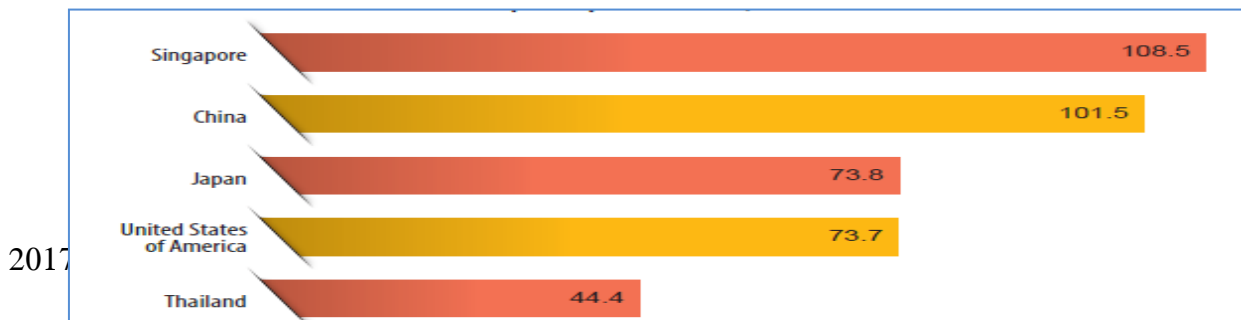
Source : Ministry of International Trade and Industry (MITI), op, cit., p 7.

من خلال الشكل البياني أعلاه، يلاحظ أن المنتجات الكهربائية والإلكترونية تحتل المرتبة الأولى في أهم المنتجات المستوردة حيث بلغت قيمة وارداتها حوالي 201.3 بليون رينجت، هنا يمكن الإشارة إلى أن سياسة الحكومة الماليزية تقوم باستيراد المنتجات غير متوفرة في السوق مثل العلامات التجارية العالمية، كما يندرج ضمن قيمة الواردات هذه كل ما تعلق بالمواد الأولية واحتياجات تطوير قطاع المنتجات الكهربائية والإلكترونية، واحتلت أيضا المنتجات الكيماوية المرتبة الثانية في المنتجات المستوردة حيث كانت قيمتها 64.8 بليون رينجت، أما المنتجات النفطية ولواحقها فكانت قيمة وارداتها تقدر ب 63.5 بليون رينجت، فيما تنوعت الواردات الأخرى بين الآلات Machinery، الحديد والصلب Iron and steel، معدات النقل، المعدات العلمية والبصرية Optical and scientific equipment، الأغذية المصنعة. Processed food.

4-4- أهم خمسة أسواق دولية للتصدير للمنتجات الماليزية: Top Export destinations

تستهدف الشركات الماليزية العديد من الأسواق الدولية لتسويق منتجاتها، من أهمها الأسواق الناشئة التي يكون فيها الطلب مرتفع و الأسعار متوافقة والقدرة الشرائية للمستهلكين، ويمكن توضيح أهم خمسة أسواق من خلال الشكل البياني رقم (04).

الشكل البياني رقم (04): أهم خمسة أسواق لتصدير المنتجات الماليزية لسنة 2015.





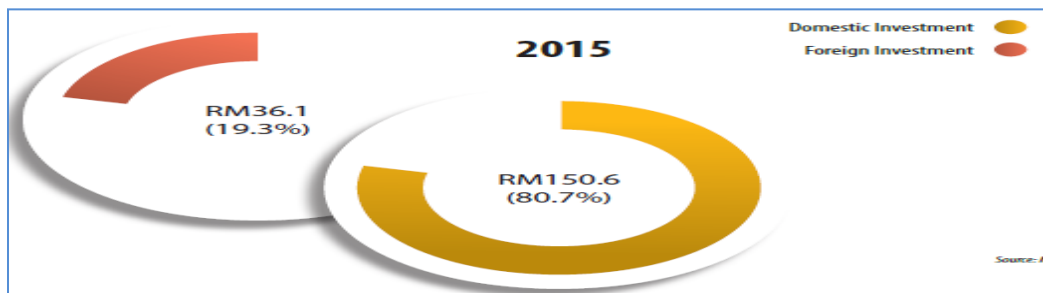
**Source** : Ministry of International Trade and Industry (MITI), op, cit., p 8.

من خلال الشكل البياني أعلاه، يلاحظ أن أهم صادرات ماليزيا توجه لأسواق جارتها دولة سنغافورة، وتحقق قيمة مالية تقدر ب 108.5 بليون رينجت، وبلغت صادراتها للأسواق الصينية حوالي 101.5 بليون رينجت، أما اليابان فقد حققت قيمة تقدر ب 73.8 رينجت ماليزي، وجاءت السوق الأمريكية في المرتبة الرابعة من حيث الاستثمارات وبلغت الصادرات لها 73.7 بليون رينجت، وفي المرتبة الخامسة كانت سوق دولة تايلاند بحوالي 44.4 بليون رينجت.

#### 4-5- الاستثمارات المحلية والأجنبية لدولة ماليزيا: Malaysia Domestic and Foreign Investments

ركزت الحكومة الماليزية منذ استقلالها على دعم جهود الاستثمار المحلي وكان هدفها حينها إحلال الواردات، ومع تطور الأسواق الدولية وانفتاحها كان لابد عليها كدولة تهدف لتحقيق مستويات الدخل العالي أن تتوجه للتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، و كان الهدف الرئيسي لتلك الإستراتيجية هو تطوير القطاعات المحلية من خلال اكتساب التجارب والمهارات من الشركات المتعددة الجنسيات، ويمكن عرض قيمة المبالغ الموجهة للاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال الشكل البياني رقم (05).

الشكل البياني رقم (05): قيمة إيرادات الاستثمارات المحلية والأجنبية.



**Source** : Ministry of International Trade and Industry (MITI), op, cit., p 9.

من خلال الشكل البياني أعلاه، يلاحظ الاستثمارات المحلية حققت حوالي 150.6 بليون رينجت بنسبة تقدر ب 80.7%، أما الاستثمار الأجنبي فقد حققت إيرادات تقدر ب 36.1 بليون رينجت، بنسبة تقدر ب 19.3%.

**5- آفاق خطط التنمية 2020 : (15) (16) 2020 Development Plans Outlook**

تخطط حكومة ماليزيا لأن تصبح الدولة ضمن تصنيف الدول المتقدمة بحلول سنة 2020، حيث تم تحديد أهم التطلعات المستقبلية في الخطة الحادي عشر (11) للفترة 2016-2020، وقد اعلن عن تلك اهداف الخطة رئيس الوزراء نجيب عبد الرزاق أمام البرلمان الماليزي يوم 11 ماي 2015. وقد حملت الخطة شعار "النمو القائم على الناس Anchoring growth on people" وتستهدف الخطة عموما تحقيق معدلا نمو عالية تساهم في زيادة الدخل الفردي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتغطية نسبة الفقر بالبلاد، وتشير تقارير الخطة المستقبلية إلى أنها ستكلف الحكومة الماليزية حوالي 260 بليون رينجت ( كلفت الخطة العاشرة 2011-2015 حوالي 230 بليون رينجت) وتهدف هذه الخطة لزيادة النمو المحلي بنسبة تتراوح بين 5-6%، وتقليل العجز المالي Fiscal deficit بحوالي 0.6%، وأيضا تخفيض الدين العام public debt بنسبة 45%.

ومن خلال رؤية 2020 الماليزية سوف يتم التركيز على الإقتصاد الرأسمالي capital economy و اقتصاد الشعب people economy، حيث يشير اقتصاد الرأسمال إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP، والتوجه نحو التجارة الضخمة، التوسع في الاستثمار، تعزيز قوة الأسواق المالية والمشاريع، أما اقتصاد الأفراد فيهدف إلى خلق المزيد من الوظائف، انشاء مؤسسات مصغرة، دعم تكاليف الحياة، الإهتمام برفاه الأسرة family well-being، تحقيق الإدماج الاجتماعي social inclusion، وقد حددت الخطة الحادي عشرة 2016-2020 ستة توجهات إستراتيجية six strategic thrusts, 2020 هي:

- زيادة شمولية التوجه نحو المساواة الاجتماعية؛
  - تحسين رفاهية جميع أفراد المجتمع؛
  - تسريع عملية تنمية رأس مال البشري من أجل أمة متقدمة؛
  - تحقيق النمو الأخضر من أجل الاستدامة؛
  - تقوية البنية التحتية من أجل التوسع الاقتصادي؛
  - إعادة هندسة النمو الاقتصادي باتجاه خلق الرخاء والازدهار.
- ويمكن القول أن الخطة الحادي عشرة للفترة 2016-2020 تضمنت كذلك العديد من متغيرات قواعد اللعبة و التي يجب مراعاتها و من تلك المتغيرات نجد:
- تحرير الامكانيات لزيادة الانتاجية؛
  - زيادة متوسط الدخل لأصحاب الرواتب المنخفضة ( استهداف الطبقة المتوسطة)؛
  - تمكين الصناعات اعتمادا على التكنولوجيا، والتعليم المهني vocational Education، والتدريب؛
  - تصبح ملتزمة اتجاه النمو الأخضر؛
  - تحويل الابتكار نحو مصادر الثروة Source of wealth؛

## - الاستثمار في المدن التنافسية.

ولدعم الإستراتيجيات الستة ومتغيرات الستة لقواعد اللعبة التي تضمنتها الخطة المستقبلية الحادي العشرة، ألزمت الحكومة بتحويل الخدمات العامة من خلال جعل المواطنين العنصر الأساسي فيها، ويقصد بذلك تحقيق الإنتاجية اللازمة، الكفاءة، والفعالية لإتاحة الخدمات مع هدف جعلها أقل بيروقراطية ومبتكرة بشكل كبير.

وبالنسبة لتقييم خطة التنمية الحادي عشر 2016-2020 من جانب الاقتصاد الكلي فقد تم وضع العديد من الأهداف المتوقع الوصول إليها بنهاية الخطة ونوضحها من خلال الصورة التوضيحية رقم (02).

## الصورة التوضيحية رقم (02): طموحات الخطة الحادي عشر 2016-2020.



## المصدر: من إعداد الباحثين.

ويمكن القول أيضا، أن الحكومة الماليزية تعمل على دعم وتعزيز الاستهلاك والاستثمار الخاص في الفلاحة والمصانع، وقطاع الخدمات لتحقيق معدلات نمو في الاقتصاد المحلي، وأيضا دعم الصادرات من خلال تحسين تنافسية المنتجات، وتعزيز قطاع الخدمات للتصدير و البحث عن تنوع للأسواق الدولية، كما تل على إدارة الضمانات المالية بهدف الحفاظ على درجة عالية من المرونة الضريبية.

## الخاتمة:

كخلاصة للورقة البحثية، يمكن القول أن الثروات الطبيعية والبنى التحتية للدولة لا تكفي لتحقيق التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي، والتكنولوجي والثقافي، كما أن التنوع الثقافي والعرقى و الديني لم يكن يوما عائقا أما تطبيق أسس التنمية المحلية والذهاب بها دوليا، بل كان لدولة مثل ماليزيا متغيرا مهما في معادلة التوجه نحو مصاف الدول المتقدمة، إذا فخطط التنمية من فترة بوترا الحاج وحتى فترة حكومة نجيب عبد الرزاق الحالية أعطتنا دليلا على أن تفوق الإرادة السياسية يعكس بالضرورة النجاح في كل القطاعات، و من أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها:

- **لعنة الموارد Resources curse**: جميع الدولة النامية تركز على مصدر وحيد، مثل النفط الذي تقوم ميزانيات دولة عليه - مثل الجزائر - وفي حال انخفاض أسعاره في السوق الدولية يعرض الدول المصدرة له لأزمات مالية، ماليزيا منذ سنة 1970 استطاعت من خلال الخطة الأولى بناء اقتصاد متنوع يقوم على تصدير القصدير، المطاط، وزيت النخيل، فضلا عن النفط.
- **التنوع Diversification**: عملت الحكومة الماليزية من خلال خططها على التنوع في إستراتيجياتها والتوجه مثلا من الدولة زراعية إلى دولة صناعية، وأيضا التحول من إستراتيجية إحلال الصادرات إلى إستراتيجية دعم الواردات المحلية، فضلا عن تحولها من تصدير المطاط والقصدير وزيت النخيل إلى الصناعات التحويلية وإنتاج التكنولوجيا.
- **الانفتاح Openness**: ساعدت إستراتيجية الانفتاح والتكامل الدولي في النمو الاقتصادي، كما ساهمت التجارة الدولية وتدفق رأس المال على المدى الطويل في قيام اقتصاد ماليزي قوي، وأيضا التكاملات الآسيوية التي قامت بها ماليزيا ساعدتها في بناء اقتصادها.
- **الصادرات Exports**: كانت الصادرات وزيادة التبادلات التجارية مصدر مهم للنمو في ماليزيا، وساعد ذلك في زيادة نسب التوظيف، حيث ساهم التوسع الصناعي في امتصاص عدد كبير من يد العاملة، خصوصا في المناطق الحضرية، وأتاح ذلك فرص للتوظيف وزيادة مستويات الدخل.
- **رأس المال البشري Human capital**: لعب التعليم في ماليزيا دورا مهما في استدامة النمو الاقتصادي، وزيادة الرواتب، حيث يستثمر الكثير من الماليزيين أموالهم في التعليم ويرونه أمر ضروري، كما ساهم دعم قطاع التعليم الخاص في الرفع من جودة رأس المال البشري.
- **استقرار الأسعار وانخفاض التضخم Stable prices and low inflation**: تحقيق معدلات النمو عالية مع معدلات تضخم منخفض ممكنة في التجربة الماليزية، حيث بلغ معدل التضخم أقل من 3% للثلاثون السنة الماضية، وساعدت عملية الرقابة على الأسعار والإعانات والاقتصاد المفتوح في احتواء معدلات التضخم.
- **الاستثمار الخاص Private investment**: يشكل الاستثمار الخاص، والمحلي، أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة عاملا أساسيا في نمو الاقتصاد الماليزي، وتعتبر الاستثمارات العامة الكبرى مكملا للاستثمارات الأجنبية وليست منافسا لها، وتركز الحكومة الماليزية على الحاجة إلى إصلاحات سياسية ومؤسسات قوية لجذب وبقاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- **الانضباط الضريبي وإدارة الأرباح Fiscal displine and managing revenue**: الانضباط الضريبي والإدارة الجيدة للأرباح، بما فيها مصادر الأرباح يعتبر ضرورة لاستقرار الاقتصاد الكلي الماليزي، كما أن التركيز على تغطية العجز المالي والدين العام يشكل ضرورة قصوى للحكومة الماليزية وذلك لتجنب الإختلالات في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

- **Industrial policies and foreign direct investment** سياسات التصنيع والاستثمار الأجنبي المباشر  
**investment**: تعتبر السياسات التصنيعية عامل مهم لتحقيق التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن نمو صادرات المنتجات المحلية يحتاج إلى دعم من خلال الإعفاءات الضريبية والبنية التحتية، وإقامة المناطق الصناعية، ومناطق التجارة الحرة، كما ترى الحكومة الماليزية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بمعدلات كبيرة في القطاع الصناعي والصادات المحلية.

- **Federal constitution and governnce** الدستور الاتحادي والحكومة: يتيح الدستور الاتحادي نطاق قوي لحكومة سياسة النفط والموارد الطبيعية والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتركز الخطط الماليزية للتنمية على أن المصالح الإقليمية المطالبة بحصص واسعة من المداخل والموارد يجب أن تدار بشكل أكثر كفاءة يمكن من تعظيم الاستثمارات، ويمكن لضعف الدولة أن يؤدي إلى تبيد إيراداتها.

- **Strong independent national oil corporation** الاستقلال القوي لشركة النفط الوطنية  
 تتمتع شركة النفط الماليزية Petronas، باستقلال كبيرة وقدرة وإمكانات، وقد ساعد ذلك في إدارة الإيرادات المتحصل عليها من النفط ومراقبتها واستخدام مصادرها المالية في قطاعات أخرى، ولتحقيق أهداف التخلي عن التبعية النفطية.

### الإحالات والهوامش:

1. Profile of Malaysia in Brief, available at : [www.miraj.edu.my /Malaysia%20P rofile%20in %20Brief.pdf](http://www.miraj.edu.my /Malaysia%20P rofile%20in %20Brief.pdf).
2. Malaysia country profile, available at : [www.bbc.co.uk/news/world-asia-pacific-15356257](http://www.bbc.co.uk/news/world-asia-pacific-15356257).
3. David Abdulai, Malaysia's Transition to a Knowledge-Based Economy: Challenges, Opportunities and the Road Ahead, available at : [www.druid.dk/conferences/nw/paper1](http://www.druid.dk/conferences/nw/paper1).
4. Second malaysian plan (71-75), available at: [www.epu.gov.my..](http://www.epu.gov.my..)
5. third malaysia plan (76-80), available at: [www.epu.gov.my](http://www.epu.gov.my).
6. fourth Malaysia plan (81-85), available at: [www.epu.gov.may..](http://www.epu.gov.may..)
7. fifth malaysia plan (86-90), available at: [www.epu.gov.my..](http://www.epu.gov.my..)
8. sixth malaysia plan (90-95), available at: [www.epu.gov.my..](http://www.epu.gov.my..)
9. Seventh malaysia plan (95-2000), available at: [www.epu.gov.my..](http://www.epu.gov.my..)
10. eighth malaysia plan (2001-05), available at: [www.epu.gov.my..](http://www.epu.gov.my..)
11. nineth malaysia plan (2006-10), available at: [www.epu.gov.my..](http://www.epu.gov.my..)
12. tenth malaysia plan (2011-15), available at: [www.epu.gov.my..](http://www.epu.gov.my..)
13. Prime Minister's Department, Tenth Malaysia Plan, The Economic Planning Unit, Putrajaya, 2010, P 123-135..
14. Ministry of International Trade and Industry (MITI), report 2015, June 2016, Malaysia, p 6, available at : [www.miti.gov.my/miti/resources/MITI\\_Report\\_2015-5..](http://www.miti.gov.my/miti/resources/MITI_Report_2015-5..)
15. Eleventh Malaysia Plan: Anchoring growth on people, available at : [rmk11.epu.gov.my..](http://rmk11.epu.gov.my..)
16. Observatorio america latina asia pacifico, available at : [www.observatorioasiapacifico.org..](http://www.observatorioasiapacifico.org..)

